نشأة تحقيق التراث

سجال بين «هارون» و«المنجد» و«شاكر» الحكم.

كتبه: شحات رجب البقوشي

أولاً مفهوم تحقيق النصوص:

التحقيق: لغة من حق الشيء إذا ثبت صحيحًا

والنصوص في باب التحقيق :أقوال المؤلف الأصلية، لتمييزها عما يكتبه المحقق في الهامش من شروحات وتعليقات [١]

وعرف الدكتور بشار عواد تحقيق النصوص بأنها : تقديم نص صحيح مطابق لما كتبه مؤلفه ما استطاع المحقق إلىٰ ذلك سبيلاً.

ثانيًا النشأة:

في منتصف القرن الماضي كانت المؤلفات في منهج تحقيق التراث في طريقها للظهور، وكان لهذا الفن رواده ومنهم الدكتور صلاح المنجد، والأستاذ عبد السلام هارون، وكلاهما من أساطين هذا الفن ورواده، لكن كان هناك بعض التباين بينهما:

صلاح المنجد ونشأة التحقيق:

يرىٰ أن للمستشرقين الفضل والسبق في نشر تراث المسلمين، وأن لهم قواعد في التحقيق لم يُسْبَقوا إليها.

(١) ينظر : منهج تحقيق المخطوطات ، د إياد الطباع (ص: ٢٠).

فقال في مقدمة بحثه « قواعد تحقيق المخطوطات»: «اهتم العرب في الربع من القرن الماضي بنشر تراثهم القديم وتحقيقه، وكان المستشرقون قد سبقوا إلىٰ نشر هذا التراث منذ أكثر من مائة عام، فنشروه متبعين نهجًا علميًا دقيقًا»[١] .

وقال: «وشاء العرب أن يحذوا حذو المستشرقين في تحقيق النصوص، فنجح أناس أوتوا العلم والمنهج العلمي، وأخفق آخرون أعوزهم المنهج الذي ينبغي اتباعه في النشر، وحاول هؤلاء ستر نقصهم هذا بالغض مما نشر المستشرقون واتخذوه هزوًا.

ومن الإنصاف أن نقرر أن المستشرقين كان لهم فضل السبق في نشر تراثنا العربي ، منذ القرن الماضي وأنهم أول من نبهنا إلىٰ كتبنا ونوادر مخطوطاتنا».

.. ثم ضرب أمثلة لهذه الكتب وذكر للجمعيات الأوروبية التي اهتمت بالتراث العربي وخرج بنتيجة فقال : «وكان علىٰ ناشري النصوص من العرب اتباع الطريقة العلمية التي يتبعها المستشرقون، والاطلاع علىٰ قواعدهم واقتباسها، أو اقتباس الجيد منها. ولكن الذين فعلوا ذلك قلة»[٢].

ثم انتقد كتاب «تحقيق النصوص ونشرها»[٣] للأستاذ عبد السلام هارون، فقال : «ويؤخذ علىٰ المؤلف أنه لم يطلع قط علىٰ ما كتب في هذا الموضوع باللغات الأجنبية؛ ليكون كتابه تامًا والنهج الذي يدعو إليه كاملًا»[٤].

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات ، مقالة صدرت في مجلة معهد المخطوطات عام ١٩٥٥.

(٢) قواعد تحقيق المخطوطات (ص: ٧، ٨)

(٣) نشرت طبعته الأولىٰ عام ١٩٥٤م

(٤) قواعد تحقيق المخطوطات (ص: ١١)

رد عبد السلام هارون

مما اضطر عبد السلام هارون للرد في مقدمة طبعته الثانية للكتاب، فقال: «وإن كان بعض إخواننا الدمشقيين – ممن كنا نتوسم فيه النجابة- زعم بضعف نفسه، وبما يشعر به أمثاله من ذلة علمية، أني لم أطلع علىٰ ما كتب المستشرقون، فوضع علىٰ هامتي إكليلاً أعتز به ، إذ أمكنني بعون الله وحده أن أضع علمًا متكاملاً لم أسبق إليه، دون أن أتطفل علىٰ مائدة، كثيرًا ما وضع فيها للعرب صحافٌ مسمومة، وموائد العرب حافلة بالجهود الوثيقة ، والأمانة العلمية المرموقة».

ثم قال : «إن المستشرقين إخواننا وشركاؤنا ، لكن ليس من الحكمة ولا الكرامة في شيء أن تكون خطانا متأثرة بخطاهم في كل أمر من أمورنا الثقافية وأن نستعير عقولهم في صغار الأذلاء، وقد منحنا الله القدرة وحسن الفهم والدرس لما كتب باغتنا وبوحي نفوسنا العربية»[(١)].

فجاء المنجد في طبعته الرابعة لمؤلفه وانتقد رد هارون عليه ووصفه بأنه ليس ردًا علميًا.

انتهت المبارزة بين العالمين الجليلين

ولم تحرر بعد نشأة علم التحقيق.

(١) تحقيق النصوص ونشرها (ص: ٨)

«شاكر» الحكم

بينما ذكر **الشيخ أحمد شاكر** في مقدمة تحقيقه لـ «سنن الترمذي» وتحت عنوان «تصحيح الكتب»[(١)]، أخذ يحرر في المسألة بإنصاف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فحصر جهود المستشرقين في تصحيح النصوص في نقطتين:

١-اهتمامهم بإثبات الفروق بين النسخ مهما كثر عددها، فهذا يعطي الفرصة للقارئ أن يتعرف الصحيح في حالة خطأ المصحح في ترجيحه.

٢- تمتاز تحقيقات المستشرقين بوصف مفصل للنسخ التى اعتمدوا عليها، واهتمامهم بما كتب عليها من سماعات وتواريخ ومصطلحات.

ثم مدح ذلك وبيَّن أنه أصبحت سنة يسير عليها العرب، إلا أنه انتقد من يبالغ في نسبة فن التحقيق للمستشرقين، فقال : **«ثم غلا قومنا غلوًا غير مستساغ في تمجيد المستشرقين والإشادة بذكرهم، والاستخذاء لهم والاحتجاج بكل ما يصدر عنهم من رأي خطأ أو صواب»**

ثم برر انتقاده هذا بعدة أمور نلخصها فيما يلي :

١- البراعة في فن تصحيح الكتب، ليس معناه أنهم اهتدوا إلى ما لم يهتد إليه أساطين الإسلام في التفسير والحديث والفقه.

٢- المستشرقون هم طلائع المبشرين الذين يحرفون الكلم عن مواضعه فهم إن اثبتوا النصوص يحرفونها بالتأويل والاستنباط.

٣- بعض المستشرقين أحرار الفكر لا يتعصبون، لكنهم درسوا علوم الإسلام عن غير أهلها، ويسبحون في لغة غير لغتهم فالخطأ من أمثالهم وارد.

---

(١) طبع هذا الفصل مستقلًا بعناية الشيخ عبد الفتاح أبوغدة بعنوان «تصحيح الكتب».

٤- أن للعرب السبق في عمليات ضبط النصوص، قبل أن يعرفها الغرب، وإنما سبق الغرب لاختراعهم الطباعة، ولو عرفها المسلمون قبلهم لرأىٰ العالم الأعاجيب ثم ساق الأدلة علىٰ سبق العرب لعملية تصحيح الكتب ومنها: ما قاله بن الصلاح : «**إن علىٰ كتبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلىٰ ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم علىٰ الوجه الذي رووه شكلًا ونقطًا يؤمن معهما الالتباس . وكثيرا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه وذلك وخيم العاقبة فإن الإنسان معرض للنسيان وأول ناس أول الناس وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه وشكله يمنع من أشكاله ثم لا ينبغي أن يتعنىٰ بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس . وقد أحسن من قال : إنما يشكل ما يشكل**»[1]

ثم ساق الشيخ شاكر عدة قواعد لعلم التحقيق ذكرها ابن الصلاح في التعامل مع النصوص تبين سبق المسلمين في التعامل مع النصوص بطريقة منهجية قبل المستشرقين وأن ما تميز به الغرب، فإن عند العرب مثله؛ بل أصله، فنقل من كتاب «معرفة علوم الحديث لابن الصلاح» ما ملخصه:

- **أحدها**: ينبغي أن يكون اعتناؤه – أي المحقق- بضبط الملتبس من أسماء الناس أكثر، فإنها لا تستدرك بالمعنىٰ ولا يستدل عليها بما قبلها، وما بعدها.
- **الثاني**: يستحب في الألفاظ المشكلة أن يكرر ضبطها بأن يضبطها في متن الكتاب ثم يكتبها قبالة ذلك في الحاشية.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٠٣)

- **الثالث**: يكره الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه . روينا عن حنبل بن إسحاق : قال رآني أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطا دقيقا فقال : «لا تفعل، أحوج ما تكون إليه؛ يخونك» .
- **الرابع**: يختار له في خطه التحقيق دون المشق والتعليق . (ونقل في ذلك نصًا لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).
- **الخامس**: كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط كذلك ينبغي أن تضبط المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال لتدل على عدم إعجامها . (وضرب لذلك أمثلة).
- **السادس**: لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره، فيوقع غيره في حيرة كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة، ويرمز إلى رواية كل راو بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك . فإن بيَّن – في أول كتابه أو آخره – مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس.
- **السابع**: ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما وتميز(وذكر ممن فعل ذلك من المتقدمين بدءًا من أبي الزناد).
- **الثامن**: وبين فيها قواعد لكتابة الاسم الذي فيه لفظة عبد مضافة فلتراجع.
- **التاسع**: ينبغي له أن يحافظ على كتبة الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عند ذكره ولا يسأم من تكرير، وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه، ثم ليتجنب في إثباتها نقصين.
- **العاشر**: على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه وإن كان إجازة، روينا عن عروة بن الزبير رضي الله عنهما أنه قال لابنه هشام : كتبت ؟ قال : نعم قال : عرضت كتابك ؟ قال : لا قال : لم تكتب

وروينا عن الشافعي الإمام وعن يحيىٰ بن أبي كثير قالا : من كتب ولم يعارض كمن دخل الخلاء ولم يستنج.

وعن الأخفش قال : إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجميا.

- **الحادي عشر**: المختار في كيفية تخريج الساقط في الحواشي - ويسمىٰ اللَّحق بفتح الحاء – (ثم بين صورته وكيفيته).
- **الثاني عشر**: من شأن الحذاق المتقنين العناية بالتصحيح والتضبيب والتمريض:

أما التصحيح : فهو كتابة (صح) علىٰ الكلام أو عنده ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنىٰ غير أنه عرضة للشك.

وأما التضبيب ويسمىٰ أيضا التمريض فيجعل علىٰ ما صح وروده كذلك من جهة النقل غير أنه فاسد لفظا.

- **الثالث عشر**: إذا وقع في الكتاب ما ليس منه فإنه ينفي عنه بالضرب أو الحك أو المحو أو غير ذلك.
- **الرابع عشر**: ليكن فيما تختلف فيه الروايات قائما بضبط ما تختلف فيه في كتابه جيد التمييز بينها كيلا تختلط وتشتبه فيفسد عليه أمرها . وسبيله : أن يجعل أولا متن كتابه علىٰ رواية خاصة . ثم ما كانت من زيادة لرواية أخرىٰ ألحقها . أو من نقص أعلم عليه أو من خلاف كتبه إما في الحاشية وإما في غيرها معينا في كل ذلك من رواه ذاكرًا اسمه بتمامه . فإن رمز إليه بحرف أو أكثر فعليه ما قدمنا ذكره من أنه يبين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره.
- **الخامس عشر**: جعلها ابن الصلاح في اختصارات المحدثين مثل (ثنا ، أنا ، ح) وغيرها مع بيان مدلولات هذه الرموز وصورها.

• **السادس عشر:** ذكر (الخطيب الحافظ): أنه ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه ثم يسوق ما سمعه منه علىٰ لفظه . انتهىٰ[١].

فتبين من هذا العرض أن قواعد التحقيق ليس للمستشرقين فضل فيها علىٰ المسلمين فقد قعَّد جهابذة المسلمين القواعد لها من قبل.

ثم انتقل «شاكر» لأمر قد ظهر جليًا علىٰ أيدي المستشرقين ولا يظن أحدٌ أن المسلمين قد عرفوه، ألا وهو الفهارس المعجمة التي اهتم بها المستشرقون وتفننوا في أنواعها فجعلوا لمعظم ما ينشرونه فهارس للأعلام والشعراء والقبائل والآيات القرآنية والألفاظ النبوية وغيرها وما لهذه الفهارس من اهمية وبين شاكر أنه قد أُغْتُر بفهارس المستشرقين المعجمة كما حدث مع التصحيح.

ثم نقل عن صديقه محمد أحمد العمراوي المدرس بكلية الطب المصرية أنه ألحق فصلاً في كتاب (مرشد المتعلم) الذي ترجمه عن الإنجليزية وبين في هذا الفصل وصفًا لكثير من المعاجم العربية وذكر تاريخ مؤلفيها أن العرب سبقوا أوروبا في صناعة المعاجم بقرابة سبعة قرون وينتهي بنتيجة فيقول:ومع ذلك فإن اكثر المتأدبين يعتقدون أن الترتيب الهجائي شيء ابتدعه الإفرنج، واختصت به القواميس الإفرنجية " انتهىٰ[٢].

ثم بين أمثلة عملية لسبق العرب في صنع الفهارس والمعاجم ومنها

---

(١) ملخصاً مما نقبه شاكر عن ابن الصلاح وهو في مقدمته (ص: ١٠٥-١١٨)

(٢) نقلًا عن مقدمة الترمذي (ص :٤٥)

- **في اللغة:** الخليل بن أحمد (توفي عام ١٧٠هـ) في كتاب العين في اللغة ، واستطرد في وصف الكتاب ومنهجه، ثم ذكر غيره من الكتب.
- **وفي علوم القرآن:** كتاب غريب القرآن لأبي بكر السجستاني (ت: ٣٣٠)
- وفي الحديث ضرب مثالًا بالبخاري حيث ذكر في صحيحه (باب تسمية من سُمي من أهل بدر) ووضعه علىٰ حروف المعجم
- **كتب التراجم والرجال:** معظمها مرتب علىٰ حروف المعجم، ثم بين صنيع المزي في تهذيب الكمال من وضع رموز بجوار تلاميذ وشيوخ كل راوي تسهل عليك كثير من الجهد، وهي الغاية من صنع الفهارس، ثم انتقل لبيان كتب الأطراف التي عملت فهرسة لمتون الأحاديث ايضًا علىٰ حروف المعجم.

ثم انهىٰ الشيخ أحمد شاكر كلامه في هذا المبحث قائلاً :**«هذه أثارة من علم عما عمل علماء الإسلام في سبيل الفهارس يوقن قارئها أنهم فكروا كثيرًا، وعملوا كثيرًا، وأنهم بذلوا كل الجهد في هذا السبيل، فوصلوا علىٰ ضُوء ما بأيديهم من آلات، وأن الإفرنج لم يصنعوا إلا أن اقتبسوا عملهم في المخطوطات فقلدوه في المطبوعات، مع شيء من التحوير والتنظيم، ثم راح ناس منا جهلوا آثار سلفهم الصالح، واستهوتهم أوروبة بجبروتها، وقوتها حتىٰ عبدوها، وحتىٰ كادوا أن يفقدوا مقومات الأمم من دين ولغة وعصبية ومجد، ليكونوا-زعموا- مجددين ومثقفين»**[١].

(١) الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي تحقيق احمد شاكر (١/ ٦١)

نسخة اليونيني من صحيح البخاري
مثالاً عمليًا لسبق العرب في فن تحقيق النصوص

تعد نسخة الإمام الحافظ ، محدث الشام شرف الدين أبي الحسين عليّ بن أحمد بن عبد الله بن عيسىٰ اليونيني المعروف بالبعليّ، الحنبلي(ت٧٠١هـ)، من أحسن النسخ وأدقها ، قال الذهبي: استنسخ «صحيح البخاري» وحرره، حدثني أنه قابله في سنة واحدة، واسمعه إحدىٰ عشرة مرة، وقد ضبط رواية الجامع الصحيح ، وقابل أصله الموقوف بمدرسة (آقبغا آص) بسويقة العزيّ خارج باب زويلة من القاهرة المعزية، بأصل مسموع علىٰ الحافظ أبي ذرٍّ الهروي، وبأصل مسموع علىٰ الأصيلي، وبأصل الحافظ مؤرخ الشام أبي القاسم ابن عساكر، وبأصل مسموع عن أبي الوقت.

وذلك بحضرة الإمام اللغوي النحوي جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك الطَّائيِّ الجيَّانيِّ الشَّافعيِّ (ت٦٧٢هـ) ، صاحب الألفية في النحو، وقد حرر الإمام اليونيني نسخته أحسن تحرير ، وكان ابن مالك حضر المقابلة ، وكان إذا مرَّ بلفظ يتراءىٰ له أنه مخالف لقوانين العربية ، قال لليونيني : هل الرواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه[١].

ومن المعلوم أن اليونيني قد جمع ما لديه من نسخ الصحيح، وقابل بينهما ، ورجح عند الاختلاف وراعىٰ في ذلك اللغة بحضور ابن مالك وقد أثبت في

---

(١) روايات ونسخ الجامع الصحيح للبخاري، د . محمد بن عبد الكريم بن عبيد (ص: ٢٢)

الهوامش الاختلافات، وهذا هو عمل مكتب التحقيق كما يعرف في الوقت المعاصر، وعلىٰ نسخة منسوخة من نسخة اليونيني خرجت الطبعة السلطانية.

الخلاصة

فن تحقيق التراث هو فن عربي وإسلامي، دعت إليه ضرورة التثبت في نقل الأخبار حتىٰ لا يكذب الناقل علىٰ الله ورسوله، ومع نهضة أوروبا واكتشافهم الطابعة، استفادوا مما وصلوا إليه من مخترعات لتفعيل ما أصَّله علماء العرب، فكان لهم السبق في نشر الكتاب المطبوع وفق ما قعده جهابذة المسلمين، فاغتر الناس بفعلهم ونسوا قرونًا مضت من قبلهم.

بل إن مِمَنْ أعلىٰ من شأن الإستشراق في هذا الأمر، لم يستطع إنكار دور المحدثين القدامىٰ في ضبط النصوص وفق منهج علمي فقال المنجد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة مقالته «**قواعد تحقيق المخطوطات**» :إن هذه القواعد . وقد استقيناها من نهج المستشرقين الألمان ومن خطة جمعية غيوم بوده[١] ومن قواعد المحدثين القدامىٰ في ضبط الروايات. أهـ[٢] ومعلوم أن المحدثين أسبق ممن ذكرهم تاريخيًا فكان عليه تقديمهم.

(١) جمعية فرنسية اهتمت بالتراث العربي وأصدرت كتابًا بالفرنسية عنه عام ١٣٤٥
(٢) ص : ٨

غلاف نسخة البقاعي فرع عن اليونينية

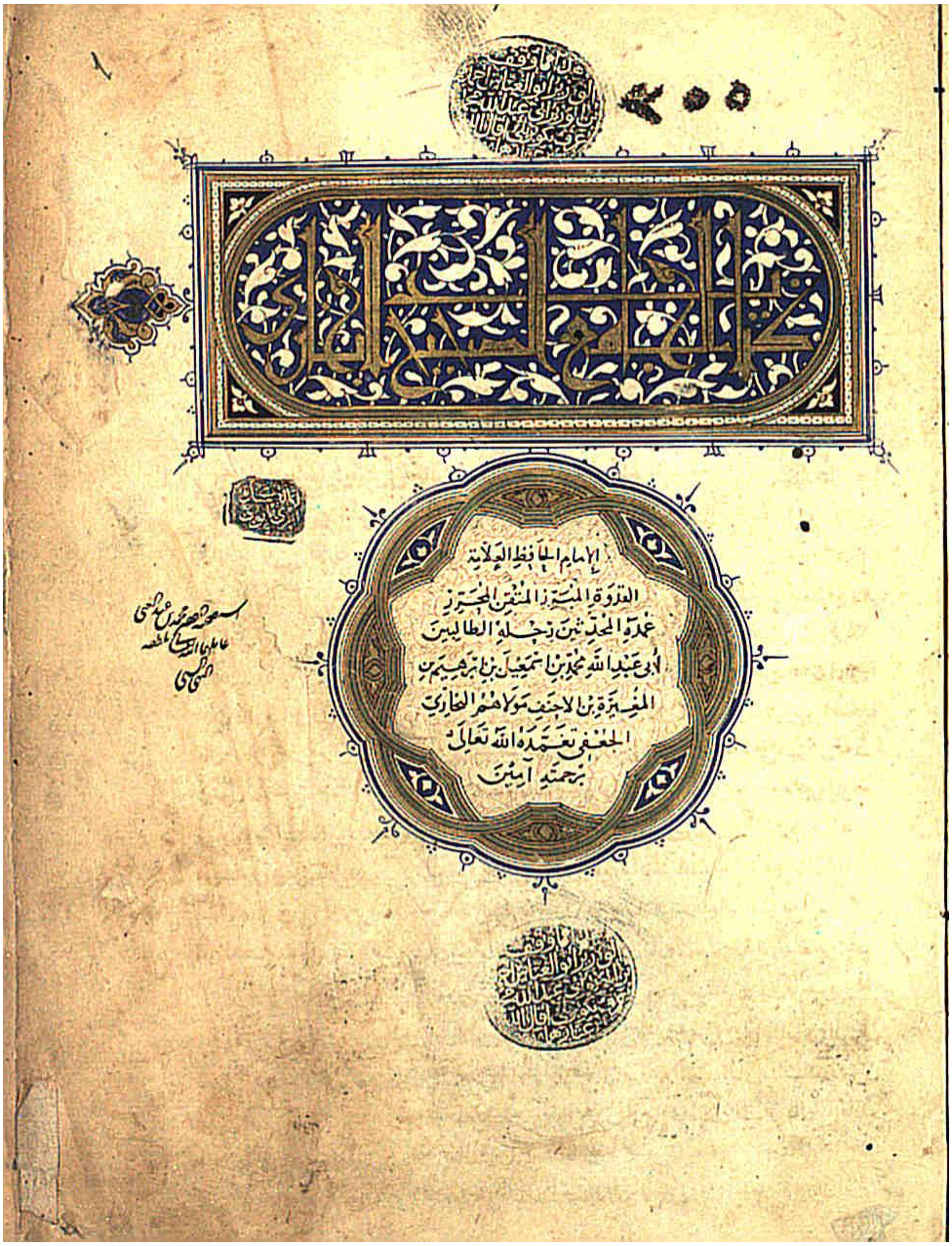

نموذج من معالم تحقيق النسخة

نموذج من نسخة النويري فرع عن اليونينية:

نموذج من معالم تحقيق النسخة: